

اسم المقرر: قضايا بحثية ١
العنوان: ركن الاختصاص في القرار الإداري وآثاره
القانونية على العمل الإداري دراسة مقارنة ما بين
القانونين الإداريين الأردني والكويتي.

Islamic finance (part one)

Séance introductive



إعداد الباحث: ماجد سعد القرني



Chapter

chrome-
extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://meu.edu.jo/libraryTheses/58b2b7f9953cc_1.pdf?utm_source

العنوان:

ركن الاختصاص في القرار الإداري وآثاره القانونية على العمل الإداري: دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والكويتي يعكس موضوعًا قانونيًا دقيقًا ومتخصصًا ضمن القانون الإداري.

العنوان واضح ويحدد: الركن القانوني المدروس (ركن الاختصاص). نطاق الدراسة (القرار الإداري وآثاره على العمل الإداري).

الطابع المقارن (الأردن والكويت). من منظور البحث العلمي، العنوان يعكس وضوح التركيز والموضوعية، ويمنح القارئ توقعًا دقيقًا لمحتوى البحث.

أبعاد المشكلة:

مشكلة الدراسة تركز على مخالفة ركن الاختصاص في القرارات الإدارية، وهو الركن الوحيد المتعلق بالنظام العام.

توضح الدراسة أثر تجاوز الاختصاص على مشروعية القرار الإداري، مما يعرضه للطعن القضائي، وهذا يعكس فهم الباحث للبعد القانوني والعملي للقضية.

من الناحية المنهجية، تحليل المشكلة يُظهر التزامًا بالبحث العلمي من خلال ربط النظرية بالقضايا العملية الواقعية.

أهمية المشكلة:

الدراسة مهمة قانونيًا وعمليًا، لأنها: توضح دور القضاء الإداري في مراقبة الإدارة. تركز على ركن الاختصاص كعنصر للنظام العام، ما يضمن حماية الحقوق الفردية والمصلحة العامة. هذه الأهمية تظهر أن البحث ليس مجرد تحليل نظري، بل موجه نحو فهم الواقع القضائي والإداري، وهو ما يمثل بعدًا تطبيقيًا منهجيًا.

أسئلة الدراسة:

الأسئلة دقيقة وتشمل عدة محاور:
تحديد الجهة المختصة بإصدار القرار.
أثر مزاولة الاختصاص والتفويض والحلول فيه.
موقف القضاء الإداري في الأردن والكويت من مخالفة الاختصاص.
الآثار القانونية للقرار المخالف.
هذا التحديد يعكس التنظيم المنهجي للبحث وربطه بين النظرية القانونية والتطبيق القضائي.

أهداف الدراسة:

الأهداف واضحة ومتصلة بالمشكلة والأسئلة: تحليل آثار ركن الاختصاص على القرارات الإدارية.

رصد موقف القضاء الإداري الأردني والكويتي تجاه القرارات المخالفة.
تقييم التطبيق العملي لنصوص القانون وربطها بالنتائج القضائية.
هذه الأهداف تؤكد التوافق بين مشكلة البحث والمنهج العلمي والأدوات التحليلية.

أهمية الدراسة:

الدراسة مهمة لكل من: الدارسين القانونيين لفهم أبعاد ركن الاختصاص.
القضاء الإداري والإداريين لفهم حدود السلطة القانونية وسبل حماية النظام العام.
التركيز على الرقابة القضائية على الإدارة يعكس الالتزام بـ التحليل العلمي الواقعي وليس النظري فقط.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة ركزت على جوانب مختلفة:

تحول القرار الإداري (الدليمي، ٢٠٠١). القرار السلبي والضمني (الزبيدي، ٢٠٠٦ و٢٠٠٨). عيوب القرار الإداري (حلمي، ١٩٦٧).
الفرق في دراستك أنها تركز حصرياً على ركن الاختصاص، مع تحليل القضاء الإداري الأردني والكويتي، وتحديد الآثار القانونية لمخالفة الركن.
الالتزام العلمي يظهر من خلال تحديد الفجوات البحثية والابتعاد عن التكرار.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث التحليل المقارن ومنهج تحليل المحتوى، مع التركيز على:
النصوص القانونية الأردنية والكويتية.
أحكام القضاء الإداري.
التطبيق العملي على أرض الواقع.
المنهج واضح ومتسق مع أهداف البحث، ويضمن تحليلاً دقيقاً للمقارنة بين البلدين.
يظهر الالتزام بالمنهج العلمي من خلال جمع البيانات من مصادر متعددة وتحليلها بطريقة موضوعية.

مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

القوانين والأنظمة الأردنية والكويتية المتعلقة بالقرار الإداري.

أحكام القضاء الإداري في كلا البلدين.

الدراسات السابقة ذات الصلة.

هذا يعكس الاعتماد على مصادر أولية وثانوية موثوقة، وهو مؤشر مهم على الالتزام بالمعايير الأكاديمية.

مصطلحات الدراسة:

المصطلحات الرئيسية (القرار الإداري، ركن الاختصاص) واضحة ومحددة.
تعريف ركن الاختصاص يوضح الصلاحيات القانونية الممنوحة للسلطة المختصة،
وعلاقته بالنظام العام، ما يسهل التحليل القانوني لاحقاً.
الالتزام بالدقة اللغوية والقانونية يعكس الاحترافية الأكاديمية في صياغة البحث.

الحدود الزمانية:

الحدود الزمانية شملت: الأردن: من ١٩٥٢ (الدستور) حتى الوقت الحاضر، مع التركيز على إنشاء محكمة العدل العليا ١٩٨٩-١٩٩٢.
الكويت: من إنشاء الدائرة الإدارية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ حتى الآن.
تحديد الفترة الزمنية يظهر الالتزام بالمنهج العلمي في رسم إطار الدراسة ويتيح فهم تطور القضاء الإداري.

الحدود المكانية:

شملت الدراسة كلا البلدين: الأردن والكويت، مع التركيز على الجهات القضائية والإدارية ذات الصلة.
هذا يعكس الالتزام بالبعد المقارن والمنهجي في البحث، ويضمن وضوح نطاق الدراسة.

النتائج:

أبرز النتائج: ركن الاختصاص عنصر أساسي في صحة القرار الإداري. الخل فيه يؤدي إلى بطلان القرار أو الطعن فيه. التمييز بين العيب البسيط والجسيم يوضح الأثر القانوني الواقعي للقرار الإداري. هذه النتائج تعكس الربط بين النظرية والتطبيق القضائي، وهو التزام بالمنهج العلمي التحليلي.

التوصيات:

التوصيات عملية، وتشمل:

- مراجعة النصوص القانونية لتوضيح الاختصاص.
- تدريب الإداريين على حدود التفويض والحلول في الاختصاص.
- تعزيز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية.
- هذا يعكس بعدًا تطبيقيًا علميًا يربط البحث بالقضايا العملية.

الرأي العام كباحث:

البحث ملتزم بالمنهج العلمي من حيث: تحديد المشكلة والأهداف والأسئلة.
اختيار منهج التحليل المقارن والمحتوى القانوني.
استخدام مصادر قانونية موثوقة.
أبعاد القضية واضحة: قانونية، قضائية، مقارنة بين بلدين.
ينصح بتعميق التحليل المقارن للقضاء الأردني والكويتي، مع تحسين الصياغة اللغوية
للفقرات لتكون أكثر تدفقاً وسلاسة.
بشكل عام، البحث متكامل أكاديمياً ويضيف قيمة علمية واضحة في دراسة أثر ركن
الاختصاص على القرار الإداري.